الأمم المتحدة

A/60/527

الجمعية العامة

Distr.: General
1 November 2005
Arabic
Original: Spanish

الدورة الستون

البند ٢١ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب إليكم تعميم رسالة الاحتجاج الموجهة إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من حكومة الأرجنتين (انظر المرفق الأول)، وكذا النشرة الصحفية المتعلقة بها (انظر المرفق الثاني)، بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة. وقدمت رسالة الاحتجاج في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر قبيل اعتماد تشريع جديد بشأن مصائد الأسماك يتوخى منح حقوق ملكية على الموارد السمكية في المياه المحيطة بجزر مالفيناس، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة.

(توقيع) سيزار **مايورال**
السفير
الممثل الدائم

071105 031105 05-58213 (A)

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تهدي وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة – شعبة السياسة الخارجية – تحياتها إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتتشرف بالإشارة إلى التدبير الجديد الانفرادي وغير المشروع الذي تدعي المملكة المتحدة بموجبه منح حقوق ملكية على الموارد السمكية في المناطق البحرية المحيطة بجزر مالفيناس المتنازع بشأن السيادة عليها بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين مجددا ما أوردته في رسالتيها ٢٠٠٥/٣٤ و ٢٠٠٥/٣٨ المؤرختين ٣ و ٢٩ حزيران/يونيه على التوالي، وتعرب في إطار لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي عن رفضها القوي واحتجاجها الرسمي على هذا الادعاء الجديد لتصرف انفرادي طويل الأجل بشأن الموارد السمكية المذكورة، يأتي عقب مجموعة سابقة من التدابير البريطانية الانفرادية التي احتجت عليها جمهورية الأرجنتين حسب الأصول.

ومن جملة الاحتجاجات الأخرى، تجدر الإشارة إلى الرسالة رقم ١٩٨٦/٦٨ التي قدمتها جمهورية الأرجنتين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، والتي ترفض فيها ادعاء الحكومة البريطانية الحق في تنظيم حفظ الموارد السمكية واستغلالها في منطقة تمتد مسافتها إلى ٢٠٠ ميل بحري حول جزر مالفيناس، وفي ممارسة ولايتها القضائية على الجرف القاري المحيط بالجزر المذكورة؛ ورسالة الاحتجاج ١٩٩٣/٣١٥ المؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٣، التي تتضمن رفض التدابير البريطانية الانفرادية بشأن المناطق البحرية المحيطة بجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الإقليم الأرجنتيني؛ والرسالة ١٩٩٤/٢٣٦ المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ التي تعرب فيها الأرجنتين عن احتجاجها الرسمي ورفضها للقرار البريطاني الانفرادي بتوسيع ولايتها القضائية المزعومة على المنطقة البحرية الواقعة إلى الغرب وبمحاذاة المنطقة المشار إليها في مرفق الإعلان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

ولم تضع جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة ترتيبات من أجل إدارة متفق عليها لمصائد الأسماك في إطار لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي، والطابع الانفرادي للتدبير محل الاحتجاج يتعارض أيضا مع الترتيبات الثنائية بشأن التعاون من أجل حفظ الموارد السمكية ويؤثر بشكل خطير في روح التعاون التي يجب أن تسود داخل اللجنة، على نحو ما قررته الحكومتان في الإعلان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

وتعكف الأرجنتين على تقييم تأثير هذا التدبير الانفرادي الجديد في التعاون داخل لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي.

ويتنافى التدبير الجديد مع أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي يحث، في جملة أمور، ''الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في القرارين المشار إليهما''.

وتشدد الأرجنتين على أن توافر حسن النية في تنفيذ الترتيبات المؤقتة في إطار صيغة السيادة فيما يتعلق بالمسائل العملية في منطقة جنوب الأطلسي يجب أن يؤدي إلى اتخاذ تدابير تساهم في حل النزاع على السيادة. بيد أن التدبير محل الاحتجاج يتنافى مع التزام المملكة المتحدة باستئناف المفاوضات بشأن السيادة، على نحو ما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من بيانات الهيئات والمحافل المتعددة الأطراف والإقليمية.

وتعيد جمهورية الأرجنتين تأكيد حقوقها في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

وتغتنم وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة – شعبة السياسة الخارجية، هذه الفرصة كي تعرب مجددا لسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن أسمى عبارات التقدير.

بوينس آيرس، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

احتجاج مقدم إلى المملكة المتحدة بسبب اعتمادها سياسة جديدة بشأن مصائد الأسماك على نحو غير مشروع

اعتمدت المملكة المتحدة تدبيرا جديدا بشأن مصائد الأسماك ينطوي على تصرف انفرادي غير مشروع طويل الأجل بشأن الموارد السمكية في المناطق البحرية المحيطة بجزر مالفيناس المتنازع بشأن السيادة عليها بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وقد أبلغت جمهورية الأرجنتين المملكة المتحدة في عدة مناسبات أنها سترفض أي محاولة بريطانية لاعتماد تدابير انفرادية تمس بالموارد السمكية في المناطق البحرية المحيطة بجزر مالفيناس ومن شأنها أن تؤثر سلبيا على التعاون الثنائي في مجال حفظ مصائد الأسماك ضمن لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي، والذي تعهد به الطرفان في إطار مبدأ السيادة، بموجب الإعلان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

وفي إطار لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي، لم تضع جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة ترتيبات من أجل إدارة متفق عليها لمصائد الأسماك، والطابع الانفرادي للتدبير محل الاحتجاج يتنافى أيضا مع هذا الترتيب الثنائي للتعاون من أجل حفظ الموارد السمكية.

وما فتئت الأرجنتين تبلغ المملكة المتحدة بهذا الموقف في كل اجتماع من اجتماعات لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي في السنتين الأخيرتين، منذ أن علمت الأرجنتين بنية بريطانيا التصرف على هذا النحو. وقد أشير إلى الموقف الأرجنتيني في النشرة الصحفية المشتركة لاجتماع اللجنة الأخير المعقود في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، قدمت جمهورية الأرجنتين في ٣ و ٢٩ حزيران/يونيه رسالتين إلى المملكة المتحدة تعرب فيهما عن احتجاجها الرسمي على نية اعتماد هذا التدبير الانفرادي الذي يمس بالموارد الطبيعية للمناطق البحرية المحيطة بجزر مالفيناس.

واليوم، ترفض الحكومة الوطنية هذا التدبير رفضا قاطعا وتعيد تأكيد الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمنطقة البحرية المحيطة بها، وتذكّر بأن هذه الأقاليم تشكل جزءا من النزاع على السيادة الذي تعترف به الأمم المتحدة وتنظر فيه. علاوة على ذلك، فإن النزاع القائم يضع قيودا على إدارة الموارد الطبيعية لهذه المنطقة والتصرف فيها.

ونتيجة لذلك، تم تقديم رسالة رفض واحتجاج جديدة إلى سفارة المملكة المتحدة في بوينس آيرس. وسيحال نص هذه النشرة الصحفية مشفوعا بالمذكرة الاحتجاجية إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

ويتنافى هذا التدبير البريطاني الانفرادي الجديد مع القرار ٤٩/٣١ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء اجتياز الجزر عملية إنهاء الاستعمار الموصى بها في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويضاف هذا القرار إلى مجموعة سابقة من التدابير البريطانية الانفرادية التي تتعارض مع الترتيبات الثنائية بشأن التعاون من أجل حفظ الموارد مصائد السمكية ولا تعكس روح التعاون الذي يجب أن يسود في لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي.

وقد احتجت جمهورية الأرجنتين على هذه التدابير في حينه. ومن جملة تلك الاحتجاجات، تجدر الإشارة إلى الرسالة رقم ١٩٨٦/٦٨ المقدمة من جمهورية الأرجنتين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، والتي ترفض فيها ادعاء الحكومة البريطانية حقها في تنظيم حفظ الموارد السمكية واستغلالها في منطقة تمتد مسافتها إلى ٢٠٠ ميل بحري حول جزر مالفيناس، وفي ممارسة ولايتها القضائية على الجرف القاري المحيط بالجزر المذكورة؛ ورسالة الاحتجاج رقم ١٩٩٣/٣١٥ المؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ التي تتضمن رفض التدابير البريطانية الانفرادية بشأن المناطق البحرية المحيطة بجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الإقليم الأرجنتيني؛ والرسالة ١٩٩٤/٢٣٦ المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ التي تعرب فيها الأرجنتين عن احتجاجها الرسمي ورفضها للقرار البريطاني الانفرادي بتوسيع ولايتها المزعومة على المنطقة البحرية الواقعة إلى الغرب وبمحاذاة المنطقة المشار إليها في مرفق الإعلان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

وتعكف حكومة الأرجنتين على تقييم تأثير هذا التدبير الانفرادي الجديد على التعاون داخل لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي.

علاوة على ذلك، تنوي حكومة الأرجنتين ممارسة حقوقها ضمن الإطار القانوني الذي ينطبق على هذه الحالة بغرض اتخاذ تدابير ضد الشركات التي تحاول استغلال الموارد السمكية في المنطقة الاقتصادية الأرجنتينية الخالصة دون الحصول على الإذن اللازم.

بوينس آيرس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥